الاتجاه التجديدي للصرف العربي في ضوء الدرس الصوتي الحديث

(قراءة في الأسس والمقترحات)

ط.د/العمري صوشة
جامعة يحي فارس (المدية)
Saouchalaamri3@gmail.com

د. أحمد محمد صغير.
جامعة الدكتور يحي فارس (المدية)

تاريخ الارسال: 28-02-2019 تاريخ القبول: 23-05-2019 تاريخ النشر: 15-06-2019

الملخص:

تتناول هذه المقالة البحثية أبرز الآراء التجديدية التي مست قضايا الصرف العربي من خلال توظيف التصورات اللسانية الحديثة، متمثلة في استثمار المنهج الصوتي في تحليل وتفسير البنية الصرفية للغة العربية، حيث تم التطرق إلى الأسس والمرتكزات اللسانية التي كان لها بالغ التأثير في هذه المقترحات، ومحاولة مناقشة هذه الآراء انطلاقا من الأسس التي اتكأت عليها في بناء نقدها وتجديدها للصرف العربي.

الكلمات المفتاحية:

اللسانيات؛ الصرف؛ الصوتيات؛ الميزان الصرفي؛ الميزان الصوتي.

Abstract :

This research paper discusses the most inovative views that touched the arab morphological issues through the use of modern linguistics concept through the recruitment of the phonetic method to analyse and interprat the arabic morphology where it touched on the modern linguistics fondations which had a profound on these proposals, also try to discuss these views that based on basics which it relieded on in building the critism and the renewal of the arabic morphology .

Key words :linguistics morphology, phonetics, the morphological balance, the phonetic balance.

مقدمة:

تتابعت موجات التيسير والتجديد من قبل اللسانيين المحدثين، وكلّهم أمل في بناء درس لغوي عربي ييسر لمتعلمي اللغة العربية للناطقين بها ولغيرها سبل امتلاك القدرة اللغوية والتواصلية للغة العربية، ويخلّص اللغة العربية مما يشوبها من تنظيرات لا تقدم لها غير التعقيد بغية تقديم أوصاف لسانية تتفق مع واقع اللغة العربية ومنطقها اللغوي. وقد تعدّدت أعمالهم اللسانية باختلاف الأسس التي بنوا عليها نقدهم وتجديدهم للغة العربية، وقد اتجه اللسانيون نحو تجديد الدرس اللغوي اعتمادا على ما توصل إليه الدرس اللساني الحديث من نظريات ومناهج، "فأخذ اللغويون يهتدون بهدى الألسنية ويطبقون تعاليمها واصطلاحاتها وأساليبها في التحليل على وصف لغاتهم. وقد جاء ذلك خاصة في الكتب المدرسية المجعولة لتلقين قواعد اللغة للمتعلمين."[1] وليس اللغويون العرب بمنأى عن هذا الاتجاه، حيث سعوا إلى تجديد قواعد اللغة العربية من خلال نقدها وتقديم البديل الذي يحقق مساعيهم.

وعلى الرغم من أنّ الدرس الصرفي العربي ركيزة في الدرس اللغوي إلا أنه لم ينل حظه الأوفر من الحقل اللساني الحديث مقارنة مع ما أنجز في الدرس النحوي والصوتي والدلالي؛ ولذلك ستطرق في هذه المقالة إلى الاتجاه اللساني الصوتي في تجديد الصرف العربي، محاولين الإجابة على السؤالين الآتيين:

1. ما هي أبرز المرتكزات اللسانية لتجديد الصرف العربي؟
2. كيف استثمر اللسانيون المحدثون الدرس اللساني الوصفي في تجديد الصرف العربي؟

أولا: الأسس اللسانية لتجديد الصرف العربي:

يرى اللسانيون المحدثون ضرورة إعادة النظر في المنهج الصرفي الذي يعتمد التأويلات والتعليلات التي ترهق كاهل الدارس والمتمدرس، واقترحوا أن نتعامل مع البنية الصرفية بصورة" تتفق والواقع اللغوي وتتمشى مع ما يقتضيه منطق البحث اللغوي الجديد، (...) ونقترب بذلك إلى الحقيقة اللغوية السهلة البسيطة التي نود تقديمها إلى المتعلم والباحث."[2] فالواقع اللغوي هو الصورة الحية والمثالية التي تجسد لنا الحقائق اللغوية دون إدخال شوائب منهجية تبعد الدرس اللغوي والصرفي عن أصالته وجدّته، فـ"الوصف المقترح إذا كان موافِقا لتوقّعات الآلة الواصفة ومخالفا لواقع الموضوعات الموصوفة، عُلم أنّ خللا في الآلة يستلزم إعادة بنائها."[3] وهذا ما جعلهم يعتمدون جملة من الأسس والمرتكزات لبناء منهج لساني صرفي جديد اعتمادا على مبادئ اللسانيات الوصفية الحديثة.

1. رفض نظرية الأصل والفرع:

تتمّ دراسة البنية الصرفية في المنهج الصرفي العربي انطلاقا من مبدأ الأصلية والفرعية، فبعض الصيغ أصول وبعضها فروع لهذه الأصول، وهذا النهج جعلهم يأتون "بقواعد معيارية تفرض نفسها على الاستعمال والمسموع، (...)،

ومن ثم أعملوا فيما خالف قواعدهم من النصوص حِيَل التخريج والتأويل والتعليل، فإذا لم يأت لهم ذلك قالوا في المسموع يحفظ ولا يقاس عليه."[4] وهذا ما سمّاه كمال بشر بمبدإ ((توحّد الأنظمة))[5] الذي يقتضي لمّ شتات الأبنية المتفقة في شيء والمختلفة في شيء تحت سقف ميزان صرفي واحد، كما هو الأمر مع (افتعل)، "فإذا كانت فاؤه صادا، أو ضادا أو طاء أو ظاء، وتسمى أحرف الإطباق، وجب إبدال تائه طاء في جميع التصاريف، فتقول في ((افتعل)) من الصبر: اصطبر، ولا يجوز في الفصيح الإدغام، ومن الضرب اضطرب، بلا إدغام أيضا(...)، وإذا كانت فاؤه دالا أو زايا أو ذالا أبدلت تاؤه دالا مهملة، فتقول في ((افتعل)) من دان: ادّان بالإبدال والإدغام، لوجود المثلين، وسكون المثلين وسكون أولهما، ومن زجر ازدجر بلا إدغام، من ذكر اذدكر."[6] فالمقياس هنا هو الميزان المفترض وليس واقع الصيغة الصرفية أو البنية السطحية، فهم " يقدرون أصلا افتراضيا لهذه الكلمات؛ لأن القياس الأصلي هو افتعل وعلى وفاقة جاء نحو: ابتكر واشتجر، ولكنهم وجدوا أن الأمثلة المذكورة بنوعيها لا تتمشى مع هذا الوزن، فكان لا بد من تفسير. وكان التفسير الذي رأوه: فقالوا قلبت التاء طاء في المجموعة الأولى دالا في المجموعة الثانية."[7] ويزعم اللسانيون أن الأصل الذي قدره الصرفيون افتراضي؛ لأنهم يتعاملون مع المادة اللغوية بعيدا عن الحقائق اللغوية، فهم لا يصفون البنى اللغوية كما هي بل يفرضون عليها الوزن فرضا، وفعلهم هذا هو" إرجاع صورة حاضرة إلى صورة مفترضة متوهمة، وقصدوا بذلك تفسير ظاهرة لم يستطيعوا تفسيرها تفسيرا علميا سليما."[8] ولتجاوز هذا النهج الافتراضي، يقترح كمال بشر تبنّي أحد المنهجين الآتيين:

أ. **المنهج الوصفي:**

ويستند إلى مبدإ تعدد الأنظمة، و" لا يتم إلا على أسس صوتية اقتضتها خواصّ الصيغ المذكورة، فنقول: السياقات الصوتية التالية مستحيلة في العربية هي:

صوت مطبق +ت، والمستعمل هو: صوت مطبق + ط.

د- ذ أوْ ز- ت، والمستعمل هو: د – ذ أوْ ز– د.

وبهذا لم نجاوز الحقيقة في شيء ولم نلجأ إلى شيء مفترض كما افترضوا هم أصلا لهذه الصيغ."[9]

ب. **المنهج التاريخي:**

وذلك عن طريق " تتبع تاريخ الصيغ المختلفة لنكشف عما أصابها من تغير وما حدث لها من تطور عبر فترات التاريخ المختلفة، ولنا هنا أن نتساءل: هل أتى على نحو قال وغزا فترة من الزمن كانتا تنطقان فيهما: قول وغزو، ثم عرض لهما تطور في أصوات العلة أدى إلى هذه الصيغة الحاضرة؟ احتمال. وهو في رأيي – حتى هذه اللحظة – احتمال قوي يؤيده الواقع الملموس وهو وجود بقايا هذا الأصل التاريخي من نحو: أطول واستحوذ، وكان المفروض

فيهما أن يكونا على صورة أخرى هي أطال واستحاذ."[10] إن التعامل مع الأبنية الصرفية تاريخيا " أجدى من حديث علماء الصرف في الأصول التي تخيلوها في باب الإعلال."[11] ويرى أحد الباحثين أن ما سماه اللغويون العرب بالشاذ أو بالضرورة، إنما هو" مرحلة من مراحل تطور الصيغة، لم تتطور تطورا كاملا بل بقيت متجمدة في إحدى مراحلها فوسمت بالشذوذ عندهم، ولكن هذا الشذوذ منبهة على أصلها ودليل على أولية حالها."[12] وهذا ما أقر به أحد أبرز أعلام العربية، وهو ابن جنى الذي ينكر أن يكون المراد بهذه الصيغ المفترضة الأصل التاريخي، حيث يقول:" وإنما معنى قولنا إنه كان أصله كذا، أنه لو جيء مجيء الصحيح ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا. فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر."[13] والصحيح ما لم يحدث فيه تغيير، ويقابله ما حدث فيه تغيير، وهو ما له أصل يخالف ظاهر لفظه، نحو: شدّ فهي ليس من الصحيح.[14] وتوجيه ذلك أن قولهم بأن أصل (قال) هو (قول) أنه لو جاء الفعل (قال) على الصحيح، ولم يحدث له أي تغيير لكان (قول) على وزن فعَل. و لا يعني ذلك أن هذا الأصل تاريخي استعمل وقتا من الزمن ثم انصرف عنه إلى اللفظ المتداول.

ويبدو أن كمال بشر يتراجع عن دعوته السابقة، حيث يقول:" ومن الطريف أن هذا النهج في تفسير الصيغ المذكورة يناظر منهجا لغويا حديثا عرف بمنهج الدراسة التوليدية التحويلية التي تفترض في مثل هذه الحالات أن هناك بنية عميقة (وهي تناظر الأصل الافتراضي عند علماء العربية)، وبنية سطحية هي ما ظهرت به الصيغة في الاستعمال الفعلي. وهذا النهج وإن كان صالحا للنظر والأخذ به لم نشأ الأخذ به هنا؛ لأنه يقتضي دراسة اللغة كلها في هذا الإطار."[15]

وهذا التصور اللساني يفترض أن كل صيغة أصل بذاتها، يقول تمام حسان:" " بأن صيغة ما أصل لكلمة أو صيغة أخرى مما يتنافى مع المنهج اللغوي الحديث، فلا يطيق هذا المنهج اصطلاحات مثل:((نائب فاعل))؛ لأن في ذلك تلميحا إلى أن الفاعل أصل للمرفوع بعد ما بني للمجهول، وليس ذلك كذلك."[16] ومراد ذلك أنه لا يمكن عد كلمة أصلا لكلمة أخرى أو صيغة أصلا لصيغة أخرى، لأن هذا مخالف للمنهج اللساني الوصفي الذي لا يبحث في أصول الكلمات و تأثيلها. وهم في ذلك متأثرون بنظرية المورفيم إلا إن النزعة التقطيعية ليس بإمكانها أن تحلّل الكلم العربية تحليلا علميا، فاللغات تختلف في بناء ألفاظها ودوالها، فاللغة العربية على خلاف اللغات الأوروبية التي تبنى دوالها على انضمام قطعة إلى أخرى لذلك يعدّ "من العبث أن يحاول المحلل أن يكتشف في كلمة مثل ((أصحاب)) ما هي القطعة الصوتية التي تدل على الجمع(...) وهذا خلافا لكمة ((مسلمون)) فزيادة الواو والنون هي وحدها تدل على الجمع، وهذه الزيادة اللاحقة هي ميزة لأكثر اللغات الأوروبية."[17] فهذا التحليل يصلح مع

اللغات الإلصاقية، وكأننا بذلك عندما نضيف زوائد معينة نكوّن كلمة جديدة، في حين أننا في اللغات الاشتقاقية نجد أن الكلمات ترتبط بينها بعلاقات اشتقاقية محددة وليست مجرد إضافة لواحق أو سوابق، " لأن الكلمة العربية كل متكامل الأجزاء لا وجود لأحدها دون المجموعة المرتبة ترتيبا خاصا. فالتحليل ينبغي أن يكون إجماليا شموليا أو بعبارة أخرى ألا يكون خطيا وأفقيا فقط مثل التسلسل الكلامي بل عموديا أيضا كما فعله العلماء العرب أي التحليل إلى مادة أصلية (ك ت ب) وإلى بناء أو مثال."[18]

2. اعتماد الصورة المنطوقة:

من أهم الأسس التي استند إليها اللسانيون للتعامل مع الصرف العربي الانطلاق من الصورة السمعية للصيغة الصرفية، ذلك أن اللغات " أول ما بدأت في صورتها الصوتية السمعية، ويظهر عموم هذا الفهم بالاطلاع على أقوال العلماء في أصل اللغة وعلى النظريات التي جاءوا بها(...)، إذ إن كل هذه النظريات تتكلم عن اللغة الأولى باعتبارها لغة سمعية."[19] فالصورة السمعية هي الطابع الحقيقي والهيئة الأصيلة التي تجعلنا نحلل الصيغ الصرفية خاصة واللغوية عامة وفقا لطبيعتها دون اللجوء إلى التخريجات والتعليلات المنطقية. فـ " الكلمة المكتوبة – وما هي إلا صورة الكلمة المنطوقة– تمتزج وإياها امتزاجا عميقا ينتهي بها إلى اغتصاب الدور الأساسي حتى أن الأمر يؤول بالناس إلى أن يغيّروا صورة الدليل الصوتي في الخط أهمية تساوي بل تفوق أهمية الدليل نفسه."[20]

وهذا ما يقر به عبد الصبور شاهين قائلا:" ليس هناك مانع بل هو ضروري أن نتناول علم(الصرف) بالمفهوم الحديث وبالمنهج الحديث الذي يربط بين فروع علم اللغة، فليس من الممكن دراسة بنية الكلمة دون دراسة أصواتها ومقاطعها."[21] والذي يفرض هذا التصور اللساني " أن نظام الكتابة العربية (...) من عوامل التعقيد في اللغة والخطإ والاضطراب في عناصرها المختلفة، حيث يبرز أثر ذلك على المستويات اللغوية كافة صوتية وصرفية ونحوية ودلالية."[22]

ومن أبرز الإشكالات الخطية التي لها تأثير في الدرس اللغوي والصرفي خاصة، ما يأتي:[23]

أولا: رموز الحركات القصار التي لا ترسم في صلب الكلمات بل فوق الحرف أو تحته، ما قد يلتبس ويتجاوز مكانها أو رمزها لثانويتها في النظام الكتابي العربي. وكذا إهمال بعض الرموز (السكون والتنوين والتضعيف) التي تؤدي معنى وظيفيا في بيان المعنى العام ووضوحه.[24]

ثانيا: ما يلتبس أمرها في الكتابة على بعض الكاتبين وتشكل صعوبات في الرسم الإملائي، ومن أهمها: عدم مقابلة المنطوق بالرمز الدال عليه أحيانا، نحو: هذا، هؤلاء، الرحمن إلخ. حيث لا يظهر الرمز الدال على الفتحة الطويلة (الألف) في هذه الأمثلة على الرغم من النطق به بوضوح. وقد يؤتى بالرمز الكتابي دون أن يوجد ما يماثله في النطق، نحو: أولئك، أولو. وكان الأَوْلى أن يمثل الرمز المنطوق فيرمز بالضمة القصيرة دون الواو (الضمة الطويلة)

في المثالين السابقين.[25] ويوضح هذا رمضان عبد التواب، حيث يقول:" يرجع هذا العيب في الخط العربي إلى أصوله التي أخذ منها، وهو الخط النبطي الذي كان منتشرا قبل الإسلام، وهم بدورهم (الآراميون الساميون) اشتقوا خطهم النبطي من الخط الفينيقي."[26]

وأما محمد سعيد شواهنة فيرى أن هذا الاعتبار " وهْمٌ ليس فيه شيء من الدقة، لأن الكتابة العربية وصفت الظاهرة حسب ما اعتقده علماء اللغة، فليست اللغة سببا في هذا الوهم، وإنما الاعتقاد لدى علماء اللغة القدامى هو ما جعلهم يضعون الرمز الكتابي."[27] فالخليل بن أحمد الفراهيدي هو من وضع البصمة الأخيرة لعلامات الشكل، وهو من أخذ عنه سيبويه مجمل كتابه في علوم اللغة، فكيف ندّعي أن الخلل في النظام الكتابي هو الذي أدّى إلى وقوع الصرفيين في مثل هذه الأخطاء وواضعهما واحد. أو بعبارة أخرى، لا يمكن قبول دعوى أن الخليل مثلا وضع رموزا للحركات ثم يتأثر في وضعه لقواعد اللغة وسيبويه من بعده بالكتابة العربية التي لم تكن تثبت رموزا للحركات قبلا.

والأبعد من ذلك أن"النحو العربي يكاد يكون في كثير من جوانبه سماعا دوّن وصنّف أكثر مما هو إعمال فكر واستخدام للوسائل العقلية"[28]؛ إذ نجد علماء العربية يقدمون السماع على القياس، وذلك ما يبينه ابن جني في باب(تعارض السماع والقياس) قائلا: "إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه على غيره، وذلك نحو قوله تعالى:(استحوذ عليهم الشيطان)، فهذا ليس بقياس، لكن لا بدّ من قبوله لأنك تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم."[29] فالنحو بمعناه الواسع قعّد وأصّل له سماعا من أفواه العرب الأقحاح، وليس من الدليل الخطي، أما بعض التعليلات والتخريجات فهي ليست من اللغة، وإنما هو عمل علمي تجريدي" بهدف جعل المعطيات اللّغوية قابلة للتّصوّر الذّهني كما هو الشأن في التجريدات الفيزيائية، وبواسطته تُختار النظرية اللسانية العامة أكفى الأنحاء الممكنة لوصف الظواهر اللسانية ...ما دام الهدف المنشود من التنظير اللساني هو البحث عن التفسيرات والتعميمات الدالة".[30]

كما أن هذا التصور يوحي بأن علماء اللغة نظروا إلى الخط بداية قبل التقعيد والتنظير، ومما لا شك فيه أنهم اعتمدوا المشافهة عن العرب الذين سلمت فصاحتهم، فالفصاحة والمشافهة هما المعيار الأساس في وضع القواعد. فكيف ندعي أن نظام الكتابة العربي في أصله التاريخي هو الذي أوقع الصرفيين في الاعتداد بالمكتوب دون المنطوق، فقواعد الصرف بنيت على الخط العربي الذي تمّ له الشكل النهائي الحالي، إن صح ذلك، وإلا فإن المشافهة هي المعيار. كما أن عدم المقابلة بين المنطوق والمكتوب نحو الرحمن وأولئك، ليس عيبا خاصا بالعربية دون غيرها فهو أمر

واقع في كثير من أنظمة الكتابة في اللغات الأوروبية التي عنها تأسس هذا النقد اللساني الحديث، والذي يراد قوله إنه لا يمكن الجزم بأن الخط العربي هو الذي أوقع الصرفيين العرب في هذه المغالطات الصوتية.

3. أهمية الحركات في الصرف العربي:

يرى هنري فليش أن " إدخال المصوتات داخل الجذر الاشتقاقي طريقة أساسية من خصائص العربية...إذ إن لها دورا بنائيا."[31] فأي دراسة للصرف العربي تفرض إعطاء قيمة أساسية للحركات في تكوين الصيغ الصرفية، وإلا فإنها قد أهملت عنصرا هاما في البنية الصيغية والتقعيد لها. وقد أثبتت الصوتيات الحديثة أن الحركات (الصوائت) تقف مع الحروف (الصوامت) جنبا إلى جنب في تكوين النظام الصوتي وليست جزءا ثانويا، كما عاملها المتقدمون، لما تتميز به من خصائص صوتية تنفرد بها عن الصوامت، من ذلك:[32]

- مرور الهواء من الفم حرا طليقا في أثناء النطق بها، وتختلف الحركات فيما بينها في هذه الخاصية.
- الحركات غالبا تكون مجهورة في كل اللغات، وربّما يقع بعضها مهموسا في بعض السياقات، أما في اللغة العربية فالحركات دائما مجهورة.
- تتسم الحركات بالوضوح السمعي نتيجة للخاصيتين السالفتين، مع اختلاف فيما بينها في درجة الوضوح السمعي.
- الحركات من الناحية الوظيفية مقطعية، أي أنها أشد مكونات المقطع وضوحا في السمع، أو بعبارة أخرى هي العنصر الذي يقطع نبضات النفس في مسيرة نطق المقطع.

ويعتقد جان كانتينيو أن المتقدمين لم يهتموا بالحركات في الدرس الصرفي؛ وسبب ذلك في نظره تأثير الكتابة العربية في النظام الصرفي للغة العربية، يقول: "إن نظام الكتابة العربية هذا قد طمس بعض الشيء عند النحاة معالم المقابلة الأساسية بين الحروف والحركات طمسا جعلهم لا يعيرون هذه المقابلة الأهمية الأساسية التي تكتسي بها هذه الحقيقة."[33] فالنظام الخطي للغة العربية " يعنى برموز الحروف الصحيحة عناية كلية تصرفه عن تمثيل الحركات في الكتابة...، والواقع أن الإملائيين والصرفيين قد بالغوا في الاعتداد بالحروف الصحيحة وفي إهمال حروف العلّة والحركات. فجعل الأولون من الحركات علامات إضافية على الحروف الصحيحة...على حين لم يهتم الآخرون بالحركات وجعلوا الصحاح أصول الكلمة دون العلل، وبنوا دراسة التصريف والاشتقاق والصحاح دون ذكر للحركات، ثم أجازوا في العلل الإعلال والإبدال..."[34]

يقول سيبويه:" وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به. والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه. فالفتحة من الألف والكسرة من الياء والضمة من الواو، فكل واحدة شيء مما ذكرت

لك."[35] ويشرح السيرافي هذا النص قائلا:" يعني أن الفتحة تزاد على الحرف، ومخرجها من مخرج الألف، وكذلك الكسرة من مخرج الياء، والضمة من مخرج الواو. وقال بعضهم: الفتحة حرف من الألف، والكسرة حرف من الياء وكذلك الضمة حرف من الواو. واستدل على ذلك بشيئين: أنا نرى أن الضمة متى أشبعناها صارت واوا في مثل قولنا زيدو، والرجلو...والاستدلال الثاني ما قاله سيبويه حين ذكر الألف والواو والياء، فقال: لأن الكلام لا يخلو منهن أو بعضهن."[36] فالنحاة وإن عدوا الحركات زوائد، فإنهم كانوا يدركون قيمتها النطقية، إذ لا يخلو ولا يستقيم إنشاء الكلام منها إلى حدّ أن عدها بعضهم حرفا أو بمنزلة الحرف.

ويقول المبرد أيضا:" وتأويل قولنا (مدغم) أنه لا حركة تفصل بينهما، فإنما تعتمد لهما باللسان اعتمادة واحدة."[37] ونستنتج من هذين النصين فائدتين صوتيتين، إحداهما أن الساكن لا يعد من الحركات، ذلك أنه لما كانت الحركة تالية للحرف ومن غير الممكن وقوع الإدغام إذا وقعت الحركة بعد الحرف الأول المدغم في الثاني؛ فهذا يعني أن سكون الأول ليس حركة بل هو صامت عار من التحريك، وهذا يقرب مفهوم الصامت في الصوتيات الحديثة. ثانيهما أن موقع الحركة بعد الحرف، كما أنهم اعتمدوا الحقيقة الصوتية السابقة في التحليل الصرفي، مما يوحي أنهم عاملوا الحركة معاملة الحروف أحيانا.

كما أن كبار اللغويين أدركوا الحقيقة الصوتية للصوائت أو قاربوا ذلك، يقول الخليل بن أحمد الفراهيدي:" في العربية تسعة وعشرون حرفا صحاحا لها أحيانا ومدارج، وأربعة أحرف جوف، وهي: الواو والياء والألف اللينة والهمزة، وسميت جوفا؛ لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان ولا من مدارج الحلق، ولا من مدرج اللهاة، إنما هي هاوية في الهواء، فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف. وكان يقول كثيرا: الألف اللينة والواو والياء هوائية؛ أي أنها في الهواء."[38] وإن كان اللغويون المتقدمون سموا الحركات الطويلة حروفا كالساكنة أو الصامتة، إلا أن الخليل لم يدرجها ضمن مخرج معين، وإنما ينسبها إلى الهواء، فهي في الهواء لا تنحاز إلى أي مخرج من مخارج الحروف، مما يوحي أنه يدرك تمايزها عن الحروف الأخرى التي نسبها إلى مدارج معينة.

وقد ذكر سيبويه أن الحركات لا تكون مهموسة، يقول:" وهذه الحروف غير مهموسات، وهي حروف مد، ولين ومخارجها متسعة لهواء الصوت، ...فإذا وقفت عندها لم تضمها بشفة ولا لسان ولا حلق كضم غيرها فيهوي الصوت إذا وجد متسعا."[39] غير أن اللسانيين المحدثين يرون أن المتقدمين اهتموا بالحركات الطويلة دون القصيرة منها، وقد أرجع كمال بشر ذلك إلى سببين اثنين:[40]

- أن لها رموزا كتابية داخل صلب الكلمة، كالأصوات الصامتة، ودليل ذلك عدهم لها أصلا من أصول الكلمة، كالياء في نحو: أبيع والواو في نحو: أقول.
- أنها يعتريها التغير والتبدل، ذلك أن منهجهم هو البحث عن الأصول.

ثانيا: قضايا صرفية في ضوء الدرس اللساني الصوتي الحديث:

1. الميزان الصوتي:

رأى اللسانيون المحدثون أنّ "ممّا يؤخذ على النظرية الصرفية العربية أنها اهتمّت بجزء من اللغة وغضّت الطّرف عن جزء كبير مثل الحروف والأسماء المبنية والأفعال الجامدة."[41] ذلك أن الصرفيين يتعاملون مع الأفعال المعتلّة وما يشبهها تعاملهم مع الأفعال الصحيحة السالمة، "وهم يفترضون في ذلك أن تكون لهذه الأفعال بنيتان: بنية منجزة وبنية افتراضية، ولذلك فإن أمثلة من نحو:((قال))، و((رمى))، و((غزا)) على هيئة ((فعل))، وأن أمثلة من نحو((خاف)) و((كاد))، و((مسّ)) على هيئة((فعِل))، وأن أمثلة من نحو: ((طال))، و((سرُوَ)) هي على هيئة ((فعُل))، وقس على ذلك."[42]

وإن كان هذا الأصل صائبا فالأولى أن يمثّل الميزان الصرفي حقيقة هذا التّغيير الذي اعترى الفعل المعتلّ، "فحين قابل الميزان الصرفي كلمة ((نام)) بزنة ((فعل)) سوّى بين الألف الموجودة في ((نام)) والواو الموجودة في ((نوَم))، وهي الأصل المفترض، وكان معنى ذلك أن الواو هي الأساس. ومادامت عنصرا أساسيا في جذر الكلمة فإن تطورها وصيرورتها إلى حرف الألف لا ينفي أصالتها عند الصرفيين، وهنا تأتي الخطأة فليست الواو في ((نوَم)) وهي حرف صحيح بمساوية الألف في ((نام)) وهي حرف مدّ."[43] فالواو في ((نوَم)) "نصف حركة تختلف عن الحركة في الطبقة الإنتاجية، وكذلك في الوظيفة فهي من ناحية الوظيفة تقوم بدور الصامت مع أنه ينقصها بعض الخصائص الفوناتيكية حيث تنتج عن طريق التضييق الذي لا يصل إلى الاحتكاك الذي يقربها من الصوامت، فقد ساوى الميزان الصرفي بين الواو اللينة التي تعتبر حرفا صحيحا وبين الألف التي هي حرف مدّ(أي حركة طويلة)."[44]

وهذا التفسير الصّوتي ليس بجديد في الساحة التراثية، فقد جاء في شرح الشافية لابن الحاجب أن عبد القاهر الجرجاني رأى في المبدل عن الحرف الأصل أنه يجوز أن يعبّر عنه بالبدل، فيقال في قال إنه على وزن فال، ويحمل على هذا أيضا ما كان مبدلا من تاء الافتعال من نحو: اضطرب فنقول وزنها افْطَعَل لا افتعل على المشهور من أقول الصرفيين.[45] وإن كان ليس نهجا عاما في الدرس الصرفي العربي.

ويرى ريمون طحّان أن عملية التقعيد التي قام بها الصرفيون أدّت إلى حصول بعض الخلل في الأوزان العربيّة، فهناك ثنائيات عوملت بوزن (فعَل) وجعلت ثلاثية في لفظها، كما هو الحال في(مدّ) بواسطة التضعيف، أو تكرار ثنائيين، مثل: (زلزل) بوزن فعلل. والأَوْلى أن توزن مدّ على فعّ، وزلزل على فَعْفَع بدل التماس تعليلات مرهقة قد وردت في بابي الإعلال والإدغام."[46]

ويوضح فوزي الشايب أن " وزن المعلّ مثل ((قال)) على ((فعل)) فيه مخالفة ظاهرة للموزون، من حيث عدد الأصوات، ومن حيث عدد المقاطع ونوعها، وهو في الحقيقة وزن للأصل التاريخي أي البنية العميقة الغابرة لا البنية السطحية الحاضرة. ثم إن الوزن على هذا النحو يوهم أن الفعل المعلّ تامّ، وأنه لم يجر على بنيته أي تغيير...، وطريقة القدماء في التعامل مع المعتلات مبنية على أساس معاملة المعتل معاملة الصحيح تمسكا بمبدإ توحد الأنظمة كما قدمنا. هذا علاوة على أن التعامل مع الأصل التاريخي للمعتلات يفقد الوزن قيمته وفائدته الحقيقية، وهي التمييز بين الأصول والزوائد على وجه الاختصار."[47] والواضح أن فوزي الشايب يرى أن الأصل الذي بنوا عليه الميزان الصرفي تاريخي لا افتراضي، وهذا على خلاف ما رآه كثير من المحدثين، غير أن علماء العربية لم يدرسوا اللغة العربية تاريخيا، وإنما افترضوا ذلك لوجود الأصل في تصاريف الكلمة أو في بعض اللغات العربية.

وبناء علة ما سبق اقترح اللسانيون الميزان الصوتي والمقطعي بدل الميزان الصّرفي، ولعل في عدم تسميتهم له بالصرفي هو أن كلمة الصرف تدل على التغيير والتحويل لذا أخرج الصرفيون ما لا يتغير ولا يتصرف، أمّا الميزان الصوتي فهو ينطلق من وصف الأصوات كلها كما هي دونما افتراض، فيقابل "بين أصوات الموزون وأصوات الميزان، فأول الكلمة يقابل بالفاء، وثانيها يقابل بالعين، وثالثها يقابل باللام، كما أنه يقابل الحركة بحركة مثلها دون أدنى مخالفة."[48] فالوزن الصرفي يعتمد على فكرة الأصل المفترض، والذي يعدّ الفصل في وزن الصيغة المستعملة الآنية بميزان ما يجب أن يكون، في حين نجد أن الميزان المقطعي الصوتي يصف البنية كما هي في الواقع اللغوي.

2. همزة الوصل:

يبّين سيبويه علّة الإتيان بهمزة الوصل قائلا :"هذا باب ما يتقدم أول الحروف، وهي زائدة قدمت لإسكان أول الحروف. فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن، فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم. والزيادة ههنا الألف الموصولة، وأكثر ما تكون في الأفعال."[49] والتفسير الصوتي الحديث لهمزة الوصل فحواه أن التركيب المقطعي للغة العربية يأبى" البدء بصوت صامت غير متلو بحركة. وهذه الظاهرة الصوتية نفسها مرتبطة بصيغ صرفية لا تتعداها، ولا تتجاوز حدودها، وهذه الصيغ الصرفية أيضا أصبحت تمتاز عن غيرها بهذه الخاصية الصوتية التي أصبحت جزءا من تركيبها الصوتي."[50] فهمزة الوصل يؤتى بها للتوصل إلى النطق بالساكن، أو لتعديل النسق الصوتي لبعض الكلمات والصيغ لصعوبة النطق بها كما يرى المتقدمون.

ونجمل آراء الدارسين المحدثين في همزة الوصل في ما يأتي:

- الهمزة صويت خفيف، إذ تتميز بكونها تطريزا صوتيا وظيفيا، يؤتى بها لإمكان الابتداء بالساكن مع اعتبار أن هذا ممكن نطقا بل الواقع اللغوي والعادات الكلامية هي التي أدت إلى ذلك، فلا تضم إلى مجموعة الصوامت

ولا إلى مجموعة الحركات. ما يعني أن أنها صويت لا يجري الهواء معه مجرى الصوائت فيكون انطلاقيا، ولا يعترضه شيء فيتولد معه صامت. ويمكن أن تعدّ الهمزة وفقا لهذا التصوّر صوتا بينيا فلا هو همزة خالصة أو نبرة محققة ولا هو حركة ينبعث الهواء أثناء النطق بها دونما اعتراض في الجهاز الصوتي.[51]

- الهمزة حركة الوصل البدئي، وهي بذلك تنتمي إلى نظام الحركات، وهذا ما تراه الباحثة آمال الصيد[52] ويذهب نعيم علوية نحو هذا، حيث يرى أن "القاعدة القائلة: الكلام العربي لا يبدأ بساكن ولا يقف على متحرك غير صحيحة بصورة مطلقة، فإن الصحيح بصورة مطلقة هو احتياج الحرف الصامت (الحرف الصحيح) إلى بعض الهواء كي يتحقق ويسمع. وهذا الهواء اللازم للتصويت يبرز مجسدا في بعض ما نسميه حرف علة أو حرف مصوّت (Voyelle) قبل الصامت وبعده..."[53] ويقصد بذلك الساكن الابتدائي، الذي يحتاج من الناحية النطقية هواء لجعله محققا صوتيا، أو قادرا على الإسماع فيؤتى بهمزة الوصل التي يعدها نعيم علوية حركة (صائت).

غير أن هذا التصور يناقض الحقائق الصوتية الحديثة الآتية:

. النظام الصوتي للغة العربية لا يبتدئ بحركة.

. عدم إمكان النطق بالحركات منفردة دون حروف(صوامت).

. الحركة تقع تالية للحرف لا قبله.

- الهمزة صائت إيصال، فهي ليست حركة تامة، وإنما تعدّ صورة صوتية أو تنوعا صوتيا فيجوز الابتداء بالمقطع الصوتي(ح ص)[54] فهو يعرض عن تسميتها بالهمزة للتباين النطقي بينهما، كما أنها ليست حركة تامة بل صورة صوتية(Allophone) لفونيم الحركة. وهذا الرأي يقرب ما ذهب إليه كل من آمال الصيد ونعيم علوية، ولكن هذا التصور يجعله تنوعا حركيا لا حركة تامة خالصة، إذا فهو يعدها ضمن نظام الحركات.
- الهمزة تعد حركة في أصلها، وهذا من الناحية التشكيلية أي من حيث القاعدة والنظام(ح ص) يبدأ بصوت صحيح.[55] وهذه النظرة تنبعث من جواز الابتداء بالمقطع(ح ص)، فالهمزة حركة غير أنه لا يمكن النطق بها منعزلة، والناطق العربي يلجأ إلى الهمزة قبل الكسرة، وكأن أصحاب هذا الرأي يجعلون همزة الوصل كهمزة القطع من الناحية النطقية؛ لأنهم اعتبروها حركة ثم ذهبوا إلى أن العادات الكلامية لدى العربي من استثقال النطق بصامتين أو بحركة ابتداء أدت إلى المجيء بالهمزة. فالهمزة إذن متلوة بحركة، واتباع حركتين ممتنع ما يعني أن همزة الوصل صارت همزة قطع، والقراء المعاصرون الذين يمثلون بجدارة المتكلم المثالي ينطقون همزة الوصل بداية كهمزة القطع.

والذي يفهم من ذلك أن همزة الوصل جيء بها لكسر تتابع صامتين، فجيء بالصائت القصير الذي هو صوتيا نقيض الصامت، غير أن النظام الصوتي للغة العربية لا يبتدئ بحركة، فاحتيج إلى المجيء بصامت آخر قبل الصائت المزيد وهو الهمزة لنبرتها وقوة الاعتماد عليها نطقا، فسميت هذه الهمزة همزة وصل على الرغم من أن النطق بها شبيه همزة القطع لتحققها في بداية الكلام.

ولعل هذا ما حدا بتمام حسان إلى عدّ همزة الوصل حركة/صائتا أساسا، لأنها هي التي كسرت الإشكال النطقي في الابتداء بصامتين متتابعين، وليست الهمزة التي أتي بها لغاية أخرى، وهي عدم جواز الابتداء بحركة في اللغة العربية.

غير أن تمام حسان عندما يمثل لهمزة الوصل مقطعيا وتشكيليا يجعلها (ح ص)، وهذا يخالف الواقع النطقي الذي بينه، وقد أقر بذلك، ولكن الأحرى والأصوب أن نمثل للمنطوق كما هو في الواقع الصوتي وهو الابتداء بهمزة قطع مزيدة ثم حركة ثم صامت الكلمة المبتدإ بها. ولربما لم يمثل لها تمام حسان تشكيليا لأنها زائدة لسبب صوتي وهذا له بالغ التأثير في النظام الصرفي العربي، إذ لو مثل لها بصامت أي الهمزة لاعتبرت أصلية في الكلام ولما ميز بين المزيد والأصلي، فالنظام الصوتي لا بد إذا أن يتماشى ومقتضيات العمل الصرفي. ولكن هذا التحليل يتجاوز المنهج الوصفي ويقع في تعليلات وافتراضات تتنافى مع المنطلق النقدي للدرس الصرفي العربي الذي يصف الواقع اللغوي كما هو دونما إغراق في التجريد والتأويل.

3. السكون والحركة:

يرى اللسانيون المحدثون أن" السكون ليس صوتا لغويا، أي أنه شيء لا ينطق ولا يسمع، أو هو شيء ليس له تحقيق صوتي عادي أو أي تأثير سمعي. ولقد أثبت التحليل لأصوات العربية أن ليس بينها صوت ينطق أو يحقق ماديا أكثر من تلك الأصوات المنحصرة في المجموعتين المعروفتين بالأصوات الصامتة والحركات. وفي عرف المحققين من الدارسين أن السكون من الناحية النطقية والصرفية لا ينتمي إلى أي من هاتين المجموعتين."[56] فالسكون ذو وجود مادي شكلي أو كتابي، ولكنه من الناحية النطقية غير موجود، وهذا يجرنا إلى القول بأن الحركات القصيرة لا تتجاوز الثلاث، وهي: الفتحة والكسرة والضمة. ويرجع كمال بشر وقوع المتقدمين في هذا إلى سببين اثنين، هما:[57]

- ظاهرة السكون تمثل إمكانية رابعة فيما يختص بنهايات الكلمات في الجمل وبنائها في الصيغ الصرفية، إضافة إلى الفتحة والضمة والكسرة.
- وجود رمز خاص بالسكون في النظام الكتابي للغة العربية، فوهم بذلك المتقدمون أن لهذا الرمز تحقيقا صوتيا أو تأثيرا سمعيا شأنه في ذلك شان الحركات الثلاث؛ إذ لكل منها رمز مستقل عن غيره.

ويصطلح كمال بشر على تسمية السكون بالمورفيم الصفري أو العدمي، مبينا أنه ليس من اللازم أن يكون السكون عنصرا نطقيا حتى يمكن اعتباره حركة، إذ بين أصحاب هذه النظرية (zero morphem) "أن الدارس اللغوي قد يحتاج إلى تأسيس عنصر غير ذي مضمون نطقي أو سمعي في نظمه اللغوية المختلفة من صوتية وصرفية ونحوية، إذ قد يعينه ذلك على الوصول إلى حقائقه ونتائجه بصورة سهلة دقيقة."[58] وقد انتهى كمال بشر من هذا البحث القيم الموسوم بـ(السكون في اللغة العربية) إلى أن:[59]

- السكون يجوز تسميته بالحركة إذا نظرنا إلى قيمته الوظيفية، فهو وحدة صرفية (morphem) ذات قيم معينة على المستوى الصرفي والنحوي للتشابه الواضح بين دوره ودور الفتحة والكسرة والضمة.
- الحركات العربية ثلاث من حيث الجانب النطقي والتأثير السمعي (الفتحة والكسرة والضمة)، وهي أربع على المستوى الوظيفي، وهي الحركات السابقة بالإضافة إلى السكون.

وينتقد أحد اللسانيين تصور كمال بشر للسكون، قائلا:" إن ما ذهب إليه كمال بشر فيه شيء من الدقة، ولكن يبدو أن مصطلح الحركة الصفرية لا يتماشى مع منطق اللغة؛ لأن كلمة حركة في اللغة لها صفاتها المميزة من حيث طريقة إنتاجها ومواضع نطقها، ولكن السكون لا نجد له مكانا في الحركات. وإطلاق القيمة الصفرية على السكون يعني أن لها وجودا فعليا لأن الصفر في الرياضيات ذو قيمة عظيمة..."[60] ويرى أن الأسلم أن نطلق عليها "في مجموعة الحركات عنصر فاي؛ أي مجموعة خالية بمعنى لها شكل مادي، ولكن خالية من التأثيرات النطقية والسمعية لأننا نستطيع أن ننطق الحركات منفردة، ولكن لا نستطيع أن ننطق السكون دون صامت."[61]

فالعيب ليس في رمز السكون (صفرا، أو حاء أو خاء صغيرة)، أو تسميته (سكونا أو مورفيما صفريا)، وإنما في منهج المعالجة والتصور، إذ لا يمكن عده حركة وإلا اقتضى ذلك تصويره في النظام الكتابي في المرتبة التالية للحرف مثله في ذلك مثل الحركات الثلاث للاختلاف النطقي والصوتي بينهما، غير أن هذا لا ينفي وظيفته الصرفية والنحوية في دراسة الجمل وبناء للكلمات؛ لأنه إمكانية رابعة من إمكانيات التشكيل الصوتي للبنى اللغوية، أو بعبارة أخرى هو عنصر لغوي ينتمي إلى نظام الصوائت من الناحية الوظيفية فقط لا من الناحية الصوتية. إن السكون ليس حركة بدليل أن النحاة واللسانيين أنفسهم صرحوا بأن سبب مجيء همزة الوصل صعوبة الابتداء بساكنين أو صامتين غير متحركين، وهذا الصامتان قد تم شكلهما برمز السكون، كما أن القول بحركية السكون صعب الجزم به، لأن معرفة مخرج الحرف/الصامت لا تتأتى إلا حال كونه غير محرك، فالتسكين يلتبس ويمتزج مع الحرف /الصامت، ومنه، فالسكون رمز أتي به للتمييز بين الصامت المحرك والصامت غير المحركة لا غير.

4. التقاء الساكنين:

نعثر في بحوث المتقدمين على ما يعرف بالتقاء الساكنين الذي يرفضون وقوعه في اللغة العربية إلا في بعض المواضع، حيث جوزوا ذلك في الوقف سواء كان الساكنان حرفين صحيحين، نحو: بكْر، وبشْر، أم كان الحرفان حرفي علة، نحو: محياىْ في قراءة نافع((إن صلاتي ونسكي ومحياي))، أم كان الأول منهما حرف مد أو لين والثاني مدغما، نحو: شابّة، ويفسّر ابن جني جواز التقاء الساكنين في مثل (شابة) تفسيرا صوتيا؛ إذ العرب:" ينهضون بالألف بقوة الاعتماد عليها، فيجعلون طولها ووفاء الصوت بها عوضا مما يجب للالتقاء الساكنين من تحريكها إذا لم يجدوا عليها تطرقا ولا بالاستراحة إليه تعلقا، وذلك نحو: شابّة، ودابّة..."[62] وإطالة المد بالألف بالاعتماد عليها، كما ذكر ابن جني، تغير التقسيم المقطعي للكلمة، فهي من غير إطالة للألف، تكون: شاب – ب – تن، أما حين يطول التصويت بالألف فالتقسيم المقطعي يكون: شا- بّ – تن. ففي الحالة الأولى يكون المقطع الأول مغلقا، أما في الحالة الثانية فيكون المقطع مفتوحا بالحركة الطويلة.[63]

ويرى إبراهيم أنيس أن علماء العربية وقعوا في أمرين مختلفين في طبيعتها الصوتية: فلم يفرقوا بين الحروف المشكلة بالسكون وبين حروف المدّ، فاعتبروا حروف المد ساكنة، وساووا بينها وبين الحروف الساكنة في بناء قواعدهم.[64] فالدرس الصوتي الحديث يعترض على المتقدمين أن تكون "الصوائت الطويلة عناصر مكونة للالتقاء الساكنين، إذ لا يحقق هذه الظاهرة إلا الصوامت المشكلة بالسكون دون فاصل بصائت :(ص ص ص) في السياق الصوتي."[65] وهذا انطلاقا من الحقيقة الصوتية: الصوائت حركات لا يمكن وصفها بالسكون. وفي هذا يقول (داود عبده):"الواضح أن ليس هناك التقاء ساكنين، إلا إذا كان المقصود بالألف الهمزة."[66] فالتقاء الساكنين عند داود عبده يصح في لغة من يهمز، إذا كانت الهمزة غير متبوعة بحركة، نحو: شَأْبّة، ولكن الملاحظ هو صعوبة النطق بها مهموزة غير متحركة، مما يستبعد جواز التقاء الساكنين إلا إذا فتحت الهمزة، وبهذا ليس التقاء ساكنين أساسا. فالمقطع الصوتي (ص ح ح ص) لا يمكن أن يعالج ضمن ظاهرة التقاء الساكنين، كما في (الضّالّين)، ذلك أن الألف في (ضا) ليس صامتا حتى يوصف بالسكون بل هو حركة طويلة، والحركة عكس السكون إذ السكون معناه قطع ومنع الحركة، وإنما المقاطع من نوع(ص ح ص ص) هي التي تعبر عن التقاء الساكنين المرفوض في اللغة العربية.[67]

ولكننا نعثر على قول لسيبويه يضاهي ما ذهب إليه اللسانيون المحدثون، وإن عدها من التقاء للساكنين على خلاف ما يراه المحدثون من أنها ليست التقاء للساكنين، حيث يقول:"وإن كانت قبل المسكنة ألف لم تغير الألف واحتملت ذلك الألف لأنها حرف مدّ وذلك نحو قولك: رادّوا ومادّوا والجادّة، فصارت بمنزلة متحركات."[68] فقد جعل هذه الحالة ظاهرة التقاء الساكنين، غير أنه علل جواز ذلك باعتبار المدة حركات، وفي هذا سبق لهذا العالم الفذّ ما توصل إليه الدرس الصوتي الحديث.

إلا أن تمام حسان، يرى أنه "من المغتفر كذلك أن يلتقي الساكنان إذا كان ثانيهما أول مثلين مدغمين، وقد يحدث أن يكون الأول منهما في هذه الحالة حرف لين مشكلا بالسكون أو أن يكون حرف مدّ وبعدهما في الحالتين حرف مشدّد، نحو: دويبة، مدهامتان..."[69] والذي يفهم من ذلك أن تمام حسان لا يرى بأسا في التقاء الساكنين على نحو ما يراه المتقدمون، أضف إلى ذلك أنه يعدّ الألف ساكنة، وليست حركة.

غير أن نعيم علوية يرى أنه " لابد لك من الشعور بتكرّر الساكن أينما وُجد، وإذا أخطأت إدراك مكرّره الخافت المتحرّك، فما عليك إلا الإبطاء في لفظه حتى تتأكد من أن كل حرف ساكن يجمع إليه مكرره المتحرك حتى كأن السكون نفسه لا يخلو من الحركة. وإذا بدا لأعيننا العكس فهذا توهّم."[70] ففي ظنه أن السكون يتكون من جزأين أولها ساكن ظاهر وثانيهما متحرك خافت لا يدرك إلا بعد إمعان وإبطاء في النطق، وفي هذا نفي لما يعرف بالتقاء الساكنين أو الابتداء بساكن والوقوف على متحرك ألبتة، وهذا في ظني توهّم وتخمين يفنده النطق العادي الذي يختلف فيه الحرف الساكن/الصامت عن الحرف المحرك.

ثم يقف على تحديد حركة الجزء المتحرك من السكون بقوله:" أما كسر المتحرك الخافت فيكون بتأثير كسرة تسبق مجزوءه الساكن كما هو الحال في كلمة (فِعْلْ)، أو كلمة(بِعْتْ). ويكون لفظهما الحساس هكذا (فِعْعِلْ لِهْ) و(بِعْعِتْ تِهْ)، ويكون ضمّ مكرر الساكن أحيانا لضمة في حرف قوي سبق مجزوءه الأول، مثل(قُمْمُتْ تُهْ)، وإذا لم يكن قبل الساكن قويا يميل مجزوءه نحو الكسر مثل (لُمِتْ)، ويميل مجزوء الساكن الخافت نحو الكسر كذلك إذا كان ما قبل الساكن حرف مفتوح مثل (نَقَعْعَتْ). لقد ظل المكرر مكسورا على الرغم من فخامة القاف والعين..."[71] وهذا من باب المماثلة بين الحركات، إذ السكون عدم الحركة فتؤثر الحركة التي قبل الساكن في مكرر الساكن الخافت، حسبه، وإن كنت أرى هذا التفسير غريبا وفيه نوع من التعسف في فهم ظاهرة السكون في الصرف العربي، فعلى الرغم من الأجهزة الصوتية توصّل أحد الباحثين في دراسة مخبرية أنه " لا يخفى على من له صلة بالموضوع أن الفصل في ظاهرة السكون أمر شاق يستدعي بحثا مستفيضا يربط بين النتائج المحصّل عليها في حقول الدراسة الصوتية الثلاث فضلا عن استنطاق آراء النحاة كما يمكن أن تدرس في باب المقارنة مع اللغات السامية...ولذا لا بد لهذه الظاهرة أن تدرس دراسة معمقة تتوافق مع عمق تأثيره في النسق اللغوي."[72]

5. التضعيف:

يرى هنري فليش أن التضعيف عند علماء العربيّة عبارة عن "ازدواج صوتين صامتين متماثلين متواليين فهو تكرار سريع، ولكن الاستعمال الذي درجت عليه العربية يدل على أنها لم تكن تميّزه عن الطريقة الكمية في مدّ المصوّتات، ونحن هنا نفرّق بينهما."[73] وبيان ذلك أن" التعارض بين كتب وكتَّب مثلا لا يرجع إلى أن الناطق قد نطق تاءين،

ولكنه نطق تاء واحدة، والفرق بينهما هو أننا عندما نضع طرف اللسان على مغارز الأسنان لسد مجرى الهواء نظل نتمسك بالاتصال فتطال فترة الإغلاق، ثم بعد ذلك يحدث انفجار واحد، من هنا يوصف هذا الصامت بأنه طويل."[74] فتضعيف الحرف نوع من التطويل الزمني يشبه الحركات الطويلة، ولكن هناك فارق بينهما في تشكيل البنية المقطعيّة، فتطويل الحركات ، نحو: كاتب يتشكل من (ح ح) أما في كتّب فالتشكيل المقطعي مغاير لذلك (ص ص) .

ويفسر سيبويه ظاهرة التضعيف، بقوله:" اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد، ...، وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا إليه، فلما صار ذلك تَعَبًا عليهم أن يداركوا في موضع واحد ولا تكون مُهلة كرهوه وأدغموا لتكون رفعة واحدة، وكان أخف على ألسنتهم مما ذكرت لك."[75]

ويتبين الفرق بين الصائت الطويل والحرف المضاعف، في أن الحروف المضاعفة يكون العنصر الأول من التضعيف آخر عنصر من المقطع السابق، ويكون العنصر الثاني دائما أول عناصر المقطع التالي، في حين أن الحركات الطويلة تبقى دائما في إطار المقطع الواحد، أي أن ما يحدث من تقسيم للعناصر في المقطع المضاعف الواحد لا يحدث هنا أبدا.[76] ومنه، فاعتبار الحرف المضاعف يتشكل من حرفين عند المتقدمين لا يؤيده الدرس الصوتي الحديث بل هما حرف واحد تمّ تمديده زمنيا.

غير أنّ ريمون طحّان يرى أنه" يجوز لنا أن نتكلم عن صامتات طويلة وصامتات قصيرة عدا أن وجود التشديد في اللغة العربية يؤدي إلى تكرار صوتين يساوي كل منهما في طوله وحدة صوتية تقريبا."[77] فهو وإن أقر في تقدير كلامه بأن التشديد تطويل زمني إلا أنه في العربية عبارة عن صوتين صامتين من جنس واحد، أي أن التطويل الزمني في التشديد عبارة ناتج عن إدغام حرفين لا عن طول صامت واحد، فهو في ذلك يخالف ما ذهب إليه غيره من الوصفيين من تفسير صوتي لظاهرة التشديد في اللغة العربية. وإلى مثل ذلك ذهب داود عبده، حيث رأى أنه "من الناحية اللفظية قد يكون الصحيح ((المشدد)) صوتا واحدا طويلا، غير أن طريقة لفظ الصوت اللغوي ليس المقياس الأهم لاعتباره صوتا لغويا واحدا أو صوتين. وإنما المقياس الأهم هو التحليل الذي يفسر الظواهر اللغوية تفسيرا أفضل. ومن وجهة النظر هذه نجد أنه لا بد من اعتبار الصحيح المضعف في اللغة العربية صحيحين متواليين، لا صحيحا طويلا."[78] وبمثل ذلك يرى برجستراسر، إذ يقول:" فالتشديد يمد للحروف الصامتة نظير المد للحروف الصائتة أي الحركات."[79] وهو وإن عدها نوعا من التطويل مشبها إياها بالحركات الطويلة، فإنه يقر أن" الحرف المشدد هو حرفان مثلان متتاليان مدغمان في حرف واحد."[80]

6. الإعلال:

يرى اللسانيون أن قضية الإعلال يجب إعادة النظر فيها، وتفسيرها استنادا إلى الحقائق الصوتية؛ لأن " تفسير سقوط الفتحتين غير مقبول، كما أن الياء والواو ليستا من جنس الألف حتى تقلبا إلى ألف، أضف إلى ذلك أن الواو في (قول) والياء في (بيع) علة قصيرة، ومن غير الممكن أن تنقلب إلى علة طويلة (الألف)، فالمتوقع أن تكون العلة ضمة طويلة في (قول) وياء طويلة في (بيع)."[81]

والتعليل الصوتي لهذه الظاهرة، يتمحور في أن الواو تسقط بين حركتين قصيرتين متماثلتين فتدغم الحركتان فتصيران حركة واحدة طويلة من جنس الفتحتين وهي فتحة طويلة، نحو: قوَلَ تصير: قالَ.[82] وقد تنبأ ابن جني بذلك، حيث يقول:"فأنت إذا تكلفت نحو: قاوْت وقايْت، فكأنك إنما مطلت الفتحة فجاءت الواو والياء كأنهما بعد فتحتين، وذلك جائز."[83] وإن لم يستثمر هذه الحقيقة الصوتية في تعليل ظاهرة الإعلال. وبذلك، فإن الواو والياء هما حرفا العلة دون غيرهما، وعلة ذلك أن وقوع الإعلال والإبدال لا يمكن حصوله بين أحرف غير متقاربة من الناحية الصوتية، إذ يعدان انزلاقا حركيا لتتابع حركتين مختلفتين، فالواو هي تتابع لحركتي الفتحة والضمة، والياء هي تتابع لحركتي الفتحة والكسرة، أما الألف في طول حركة وليست ازدواجا حركيا.[84] وهذان الصوتان يعدان أيضا صوامت لوقوعهما موقع أصول الكلمة[85] ولكن محمد سعيد شواهنة يرى " بأنها ليست تركيبا بل هي مجرد انتقال نطقي، وهذا التصور سببه التأثر بالغربيين من علماء اللغة فقالوا بوجود الحركات المزدوجة في اللغة العربية قياسا على اللغة الإنجليزية."[86] ودليله في ذلك أن النسيج المقطعي للغة العربية لا يبتدئ بحركة، وكلمة يدع – مثلا – في الكتابة الصوتية: ya/dac فالمقطع الأول ya مكون من نصف حركة + حركة وباعتبار هذين الصوتين حركة مزدوجة، يصير المقطع مكونا من حركة، وهذا يتنافى مع النظام المقطعي للغة العربية.[87] ويرى أنها لا تشمل موقعا واحدا، الجزء الصائت منها يشغل قمة المقطع، والجزء الثاني منها يشغل موقع المطلع أو الخاتمة في المقطع، ولو كانت حركة لعد صوتا واحدا."[88] إن الذي رآه سعيد شواهنة تحليل مقبول لأنه ينطلق من تحليل صوتي، كون الواو والياء تتكونان من حركتين مختلفتين متتابعتين، وهذا ما يرفضه النظام الصوتي العربي؛ لذلك تلجأ اللغة العربية عند التقاء حركتين متشابهتين إلى تطويلهما أو إدغامهما تجنبا للمحظور الصوتي، كما أن الابتداء بهما في بداية المقطع الصوتي غير وارد، إذ العربية لا تبدأ بحركة أو لأن مرتبته بعد الصامت أو الحرف لا قبله، كما يقر ذلك اللسانيون المحدثون أنفسهم، نحو: وَعد/يَعد.

وكما أن الدارسين المحدثين يخرجون الهمزة من أحرف العلة " لسبب بسيط هو عدم وجود العلاقة الصوتية المشترطة لحدوث الإبدال، وبناء عليه لا بد من البحث عن حل آخر للمشكلة."[89] غير أن عبد الله درويش يرى

بأن الهمزة حرف علة وإن اختلفت مع حروف العلة من الناحية الصوتية[90] وهذا داخل في التصور الصرفي لا الصوتي الذي يدرس التغير الإعلالي الحادث بين الأحرف الأربعة. والأمر نفسه عند الطيب البكوش.[91] غير أن قول المحدثين يرون أنه لا يمكن إبدال الياء أو الواو الحركيتين همزةً للاختلاف الصوتي بين الحركة والحرف، ثم تجدهم يقولون بأن الواقع هو حذف ضمة وتعويضها بهمزة في (كساو)، أوليس تعويض الضمة بالهمزة إبدالا لحركة بحرف أو صائتا بصامت؟ أوليس هذا تناقضا في كلامهم؟

خـاتـمة:

إنه وبعد التعرف على أبرز أسس التجديد وتطبيق بعض التصورات اللسانية الصوتية على الصرف العربي عند اللسانيين المحدثين، فإننا نخلص إلى أنّهم دعوا إلى دراسة البنية الصرفية في ضوء (مبدإ تعدد الأنظمة) وتفسير التغييرات الصرفية من خلال الأسس الصوتية عوضا عن (مبدإ توحّد الأنظمة) الذي جرّ المتقدمين إلى التأويلات والافتراضات، وإن كان هذا المبدأ واردا ومقبولا من جهة أنه تفسير لغوي ينطلق من داخل البنية اللغوية غير أنه ينفي كون صيغة أصلا لصيغة أخرى، وهذا ما لا يتماشى ونظام اللغة العربية الاشتقاقية التي تعتمد على البنية والوزن معا. واقترح اللسانيون أيضا دراسة البنية الصرفية تاريخيا بتتبع التطورات التاريخية للصيغ الصرفية، انطلاقا من أن الأصل الذي افترضه المتقدمون ربما يكون تطور تاريخيا، وهذا ما لا يراه اللغويون العرب.

وقد أرجع اللسانيون وقوع اللغويين في هنات لغوية في تعليلاتهم وقواعدهم جراء اعتمادهم في ذلك على النظام الخطي للغة العربية ظنا منهم أنه أوهمهم؛ ذلك أن نظام الكتابة العربية لا يمثل الصورة السمعية تمثيلا صادقا فهو نظام خادع، وأرى أنها حجة واهية؛ لأن المتقدمين أسسوا لمنهج لغوي أصيل مبدؤه السماع والقياس وليس النظر في النظام الكتابي، فاعتقادهم هو الذي بنى القواعد والعلل والتفسيرات.

ومن أبرز ما دعوا إليه تفعيل دور الحركات في تفسير البنية الصرفية؛ لأن لها دورا فاعلا في تشكيل الكلمة بالموازاة مع الحرف، وقد تنبأ اللغويون لكثير من القضايا الصوتية التي أشار إليها اللسانيون غير أنهم لم يستثمروها كمنهج في تفسير القواعد الصرفية، كما فعل اللسانيون المحدثون حيث قاموا بأجرأة التصورات الصوتية في تفسير كثير من المسائل الصرفية، كهمزة الوصل والتضعيف والإعلال والسكون وغيرها إلا أنها لا زالت بحاجة إلى مزيد من التحري والتثبت .

الهوامش:

[1] عبد الوارث مبروك سعيد، في إصلاح النحو العربي(دراسة نقدية)، دار القلم، الكويت، ط1، 1985م، ص32.

[2] كمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار المعارف، مصر، ط9، 1986م، ص219.

[3] محمد الأوراغي، نظرية اللسانيات النسبية ودواعي النشأة، دار الأمان، الرباط، ط1، 2010م، ص230.

[4] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء (المغرب)، د ط، 1994م، ص13.

[5] ينظر: كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، دار غريب، القاهرة،د ط، 2005م، ص443.

[6] أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، تع: محمد بن عبد المعطي، دار الكيان، الرياض، د ط، د س ن، ص217-218.

[7] كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص442.

[8] كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص241.

[9] كمال بشر، المرجع نفسه، ص444.

[10] كمال بشر، المرجع نفسه، ص245.

[11] أحمد علم الدين الجندي، دراسات في النظام الصوتي الصرفي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج61، 1987، ص43.

[12] أحمد علم الدين الجندي، المرجع نفسه، ص56

[13] عثمان ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د ط،1952م، **ج01**، ص257.

[14] ينظر: عثمان ابن جني، المصدر نفسه، الجزء نفسه، ص 257 (هامش).

[15] كمال بشر، التفكير اللغوي بين القديم والجديد، ص443.

[16] تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، د ط، د س ن. ص 181.

[17] عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، موفم للنشر، الجزائر، د ط، 2009م، **ج1**، ص252.

[18] عبد الرحمن الحاج صالح، المرجع نفسه، الجزء نفسه، ص307.

[19] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، عالم الكتب، القاهرة(مصر)،ط4، 2000م، ص115.

[20] فرديدناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تر: صالح قرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، تونس، د ط، 1997م، ص49.

[21] عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة للصرف العربي)، مؤسسة الرسالة، بيروت(لبنان)، 1980م، ص25.

[22] كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، دار غريب، القاهرة، د ط، 1999م، ص171.

[23] ينظر: كمال بشر، المرجع نفسه، ص (172، 173،174).

[24] ينظر: تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص(120،121).

[25] ينظر: كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، ص175.

[26] رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1994م، ص398.

[27] محمد سعيد شواهنة، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، مؤسسة الوراق، عمان (الأردن)، ط1، 2007م، ص68.

[28] عبد الرحمن الحاج صالح، منطق العرب في علوم اللسان، موفم للنشر، الجزائر، 2012م، ص93.

[29] عثمان بن جني، المصدر السابق، الجزء السابق، ص117.

[30] حافظ إسماعيلي علوي وأحمد الملاخ، قضايا إبستمولوجية في اللسانيات، منشورات الاختلاف، الجزائر(العاصمة)، 2009 ، ط1، ص68.

[31] هنري فليش، العربية الفصحى (نحو بناء لغوي جديد)، تح: عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، د ط، د س ن ، ص77.

[32] ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، د ط، 2000م ، ص219.

[33] جان كانتينيو، دروس في علم أصوات العربية، تر: صالح قرمادي، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية(الجامعة التونسية، د ط، 1966م ، ص21.

[34] تمام حسان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص(140،141).

[35] عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، تح:عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة (مصر)، ط3، 1988م ، **ج4**، ص (241،242).

[36] عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر نفسه، الجزء نفسه، ص242(هامش).

[37] محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة،ط3، 1994م، **ج01**، ص333.

[38] الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، تح: محمد المخزومي، إبراهيم السامرائي، د ط، د س ن ، **ج1**، ص57.

[39] عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر السابق، ج04، ص176.

[40] ينظر:كمال بشر، علم الأصوات، ص433.

[41] سعيد شواهنة، الميزان الصرفي وإحلال المقطع الصوتي، مجلة مجمع القاسمي، ع07، 2013م، ص (124،125).

[42] عبد الحميد عبد الواحد، الكلمة في التراث اللساني العربي، مكتبة علاء الدين صفاقس، تونس، د ط، 2004م ، ص203.

[43] أحمد كشك، من وظائف الصوت اللغوي(محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي)، دار غريب، القاهرة، ط1، 2007م، ص27.

[44] ينظر:سعيد شواهنة، الميزان الصرفي وإحلال المقطع الصوتي، ص130.

[45] ينظر: رضي الدين الاستربادي، شرح شافية ابن الحاجب، تح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان)، 1982م ، **ج1**، ص18.

[46] ريمون طحان، الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني، بيروت(لبنان)، ط2، 1981م ، **ج1**، ص125.

[47] فوزي الشايب، الصرف العربي..ثغرات ونظرات، مجلة مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، ع6، ص(91،92).

[48] عبد الصبور شاهين، المرجع السابق، ص49.

[49] عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر السابق، ج04، ص144.

[50] كمال بشر، علم الأصوات، ص608.

[51] ينظر:كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص131-132.

[52] ينظر: آمال الصيد أبو عجيلة محمد، التقاء الساكنين في اللغة العربية (دراسة صوتية)، مجلس الثقافة العام، سرت (ليبيا)، د ط، 2008م، ص198.

[53] نعيم علوية، بحوث لسانية بين نحو الفكر ونحو اللسان، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت(لبنان)، ط2، 1986م، ص 183.

[54] ينظر: عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، أزمنة، د ط، 1998م ، 79.

[55] ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص132. وينظر: داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية، دار جرير، ط1، 2010م، ص82.

[56] كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص(178،179).

[57] ينظر:كمال بشر، المرجع نفسه، ص(185،186).

[58] كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص206.

[59] ينظر:كمال بشر، المرجع نفسه، ص (206،212،214).

[60] محمد سعيد شواهنة، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، ص44.

[61] محمد سعيد شواهنة، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[62] عثمان ابن جني، المصدر السابق، **ج03**، ص126.

[63] ينظر: حسام سعيد النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد، العراق، د ط، 1980م، ص337.

[64] ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م ، ص251.

[65] آمال الصيد أبو عجيلة محمد، المرجع السابق، ص(35،36).

[66] داود عبده، المرجع السابق، ج1،ص126.

[67] آمال الصيد محمد أبو عجيلة، المرجع السابق، ص179.

[68] عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر السابق، ج04، ص419.

[69] تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص(296،297).

[70] نعيم علوية، المرجع السابق، ص190.

[71] نعيم علوية، المرجع نفسه، ص189.

[72] إبراهيم بوداود، فيزياء الحركات العربية بين تقديرات القدماء وقياسات المحدثين، دكتوراه، جامعة وهران، كلية الآداب واللغات والفنون، قسم اللغة العربية، 2011-2012م، ص126.

[73] هنري فليش، المرجع السابق، ص40 (هامش).

[74] صلاح حسنين، المدخل في علم الأصوات المقارن، مكتبة الآداب، القاهرة، ط2، 2006م، ص79.

[75] عمرو بن عثمان سيبويه، المصدر السابق، ج04، ص417.

[76] ينظر: سلمان حسن العاني، التشكيل الصوتي في اللغة العربية(فونولوجيا العربية)، تر: ياسر الملاح، ومحمود محمد الغالي، النادي الأدبي الثقافي، جدة(السعودية)، ط1، 1983م، ص120.

[77] ريمون طحان، المرجع السابق، **ج1**، ص52.

[78] داود عبده، المرجع السابق، **ج1**، ص (35،36).

[79] برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1994م، ص53.

[80] برجستراسر، المرجع نفسه، ص34.

[81] داود عبده، المرجع السابق، الجزء السابق، ص48.

[82] ينظر: الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، ط2، 1992م، ص140. وينظر: داود عبده، المرجع السابق، 48.

[83] عثمان ابن جني، المصدر السابق، **ج02**، ص494.

[84] عبد الصبور شاهين، المرجع السابق، ص30.

[85] ينظر: محمد سعيد شواهنة، القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، ص66.

[86] محمد سعيد شواهنة، المرجع نفسه، ص60.

[87] ينظر: محمد سعيد شواهنة، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[88] محمد سعيد شواهنة، المرجع نفسه ، ص61.

[89] عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية من خلال علم الأصوات الحديث، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط، د س ن، ص77.

[90] ينظر: عبد الله درويش، دراسات في علم الصرف، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، ط3، 1987م، ص90.

[91] الطيب البكوش، المرجع السابق، ص110 (هامش).